المجلس يناقش قانون قرض الـ 25 مليار دينار و تعديلات «المشروعات الصغيرة» و «معاشات العسكريين» اليوم

ربيع سكر

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية اليوم ويستكملها غدا الأربعاء ويستكمل مناقشة بنود جدول الأعمال المتضمن 15 بنداً و78 فقرة، ويستهل المجلس جلسته بالتصديق على المضابط وبند الأسئلة و8 رسائل واردة على الجدول.

وينظر المجلس في 10 تقارير للجنة الشؤون الخارجية عن الاتفاقيات النمطية بين دولة الكويت وعدد من مختلف دول العالم، و10 تقارير أخرى للجان التحقيق ومنها وفاة النائب السابق فلاح الصواغ ونزلاء السجون وتعاطي المخدرات ونفوق الأسماك واختفاء الحاويات واستقالة مجلس إدارة الكويتية.

ومدرج على جدول الأعمال 41 تقريرا للجان البرلمانية المختلفة منها تقرير (التشريعية) برفع الحصانة النيابية عن النائب أحمد الفضل، وعقد قروض عامة والعدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية والتأمين الصحة على الأجانب والرسوم والتكاليف وتقرير لجنة الميزانيات عن مصروفات الضيافة بوزارة الداخلية وتقرير اللجنة المالية عن المعاشات الاستثنائية للعسكريين المتقاعدين.

وأدرجت 8 رسائل واردة على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة التي ستعقد الثلاثاء المقبل 6 فبراير 2018 وينظر مجلس الأمة التقرير الثالث والثلاثين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمدرج بصفة الاستعجال عن طلب رفع الحصانة النيابية عن العضو أحمد نبيل الفضل في القضية رقم (2017/27) جنح مرئي ومسموع.

مكتب المجلس اجتمع برئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية

الرويعي: الكويت سجلها الإنساني ناصع في التعامل مع قضية البدون

جانب من اجتماع مكتب المجلس بحضور رئيس الجهاز المركزي للبدون (تصوير: محمد صابر)

الرويعي يصرح للصحافيين

الفضل يصرح عقب الاجتماع

الفضل: ما يقدمه «الجهاز المركزي» للبدون يفوق ما يقدم للبدون في أي دولة أخرى يتواجدون فيها

ربيع سكر

عقد مكتب المجلس اجتماعه امس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحضور أعضاء المكتب، ورئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة.

وقال أمين سر مجلس الأمة د.عودة الرويعي في تصريح بمجلس الأمة إن رئيس الجهاز المركزي قدم خلال الاجتماع معلومات مهمة ودقيقة عن الإعداد والأرقام والأسباب والمعطيات الموجوده فعليًا على أرض الواقع فيما يتعلق بالقضية الإنسانية التي يعنى بها الجهاز.

وأضاف أن الاجتماع تطرق إلى قضايا عدة في هذا الشأن منها التطور والتغير الذي طرأ على أعداد غير محددي الجنسية قبل الغزو العراقي للكويت وبعد التحرير وصولًا إلى الأعداد الحالية، مؤكدًا أن الفضالة أجاب بشفافية عن كل الأسئلة التي طرحت خلال الاجتماع.

وكشف الرويعي أن هناك لبسًا لدى الكثيرين في قضايا معينة، منها أن جميع من لديه إحصاء 1965 يستطيع الحصول على الجنسية الكويتية، موضحًا أن موضوع الإحصاء واحد من ضمن شروط تستوجب استمرارية التواجد فيما قبل هذا التاريخ.

وأكد الرويعي أن المكتب سيوصل المعلومات التي حصل عليها للنواب ولجميع من يسأل عنها، لافتًا إلى أن الموضوع أكبر من التوقعات من حيث الجوانب القانونية والقضائية.

وقال الرويعي «إننا كنواب لم نكن نتوقع وجود مثل هذه الخدمات التي تقدم للإخوة المقيمين بصورة غير قانونية، وحصول فئات عديدة على جميع الحقوق من الرعاية الصحية والتعليمية وغيرها».

وأضاف «من لا يتعاون مع اللجنة فهذا أمر خاص، ونحن نلتمس من الجميع تحري الدقة في المعلومات خاصة وأننا حصلنا اليوم على معلومات دقيقه تمثل بياضًا ناصعًا لسجل الكويت في التعامل مع هذه القضية».

وأكد الرويعي أن البدون يرتبطون بالكويتيين بصلات القرابة والنسب وفي الأمور الإنسانية، وأن الكويت لا تظلم أحدًا، داعيًا الجميع إلى تجنب اتخاذ أحكام مسبقة ومواقف تجاه أشخاص بعينهم.

وأوضح أن «الحديث اليوم بإجماع النواب كافة أن صورة الكويت ناصعة ومن لديه أي استفسار فعليه تحري الدقة ومتابعة الجهات السليمة لمتابعتها»، مشيرًا إلى أن المجلس يدعم جميع الحلول لحل هذه القضية لضمان أمن وسلامة الوطن وحفظ حقوق جميع من يعيش فيه.

وطالب الرويعي وسائل الإعلام بتحرّي الدقة حتى لا يستخدمها آخرون خارج البلاد ممن ليس من مصلحتهم حل هذه القضية، مشيرًا إلى أن طي هذا الملف سيتحدد في لجنة الداخلية والدفاع وأنها بانتظار رد وزارة الداخلية على الحلول المطروحة والخطة الزمنية لإنهاء القضية.

وأثنى عضو مكتب مجلس الأمة (رئيس لجنة الأولويات) النائب أحمد الفضل على دور رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة، معتبرًا إياه سدًا منيعًا لهويتنا الوطنية من أن تذوب وتتداخل معها أعراق وجنسيات لا تقبلها أي دولة.

وقال الفضل في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة « تشرفت مع الإخوة في مكتب المجلس والإخوة النواب بالعرض الشيق الذي قدمه العم صالح الفضالة عن أوضاع البدون، ورده الكامل على كل الاتهامات»، مؤكدًا أنه بعد هذا العرض ازداد يقينًا بأن الفضالة لا يظلم أحدًا وأنه شخص مخلص لوطنه.

وأضاف أن «الفضالة عاش حياته بسيرة عطرة، ولا يمكن أن يفسد هذه السيرة في آخر حياته»، مضيفًا أنه «تأكد اليوم أن ما يفعله للبدون شيء لم يحدث في أي دولة تتواجد بها هذه الفئة، رغم وجود تجاوزات ومخالفات يرتكبها بعض البدون».

وأشار إلى أن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية انتهى من فحص آلاف الملفات بالدلائل والإثباتات التي قبلتها المحكمة وصدرت أحكام تمييز تؤيد ما ذهب إليه».

وبين أن «من بين الحضور باجتماع مكتب المجلس اليوم أعضاء ممن تأثروا بالحملة الظالمة التي مست العم صالح الفضالة وعائلته ونعتته بأبشع الألفاظ من عنصرية وغيرها، مضيفًا «رأينا الصمت مطبقًا لأن المنطقية والدليل والإثبات كانت حاضرة».

وتوجه الفضل بالشكر للفضالة على ما بذله من جهود رغم تقدمه بالعمر، مشيرًا إلى أن «الفضالة قدم لأعضاء مكتب المجلس الدليل والإفادات من جهات الدولة، وأن أقل حق علينا نحو هذا الرجل أن نبيض صورته الناصعة».

واعتبر الفضل أن «بعض البدون يريد أن يبقى الوضع غائمًا حتى يخفي جنسيته الأصلية، ويستمر في استنزاف الدولة ويأخذ حق المستحقين منهم ومضايقتهم لأن وضعه داخل الكويت أفضل من تمتعه بجنسية بلده».

بحضور المدير العام للهيئة العامة للبيئة الشيخ د. عبدالله أحمد الحمود

«البيئة» البرلمانية تقر 6 اقتراحات برغبة لمكافحة التلوث وتحسين الوضع البيئي

الحويلة يصرح للصحافيين

جانب من اجتماع اللجنة (تصوير: محمد صابر)

ربيع سكر

أقرت لجنة البيئة بالإجماع خلال اجتماعها اليوم 6 اقتراحات برغبة لتحسين الوضع البيئي بالكويت، وستجتمع الاثنين المقبل بحضور مسؤولين في هيئتي البيئة والصناعة ووزارة الأشغال لمواصلة النظر في الوضع البيئي. وقال مقرر اللجنة النائب د. محمد الحويلة في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة ناقشت آخر تطورات الوضع البيئي في الكويت، والمعوقات التي تواجه عمل الهيئة العامة للبيئة، بحضور المدير العام للهيئة العامة للبيئة الشيخ د. عبدالله أحمد الحمود وعدد من المسؤولين في الهيئة. وأضاف أن هناك ملاحظات كانت جديرة بالبحث ومنها ما يخص الربط غير القانوني للكثير من الجهات بمجارير الصرف الصحي والملوثات الخاصة، وعملية ردم النفايات، وكذلك الملوثات الخاصة بوزارة الصحة والبلدية وهيئة الصناعة.

ولفت الحويلة إلى وجود العديد من المناطق الصناعية يفترض أن يكون بها صرف صناعي من أجل الحفاظ على البيئة البحرية.

وأوضح أن الاجتماع تطرق إلى الوسائل والإجراءات التي يجب أن تتخذ لحماية البيئة، وأهمية التوعية ودور وسائل الإعلام في تسليط الضوء على التحديات التي تواجه البيئة، وتنمية الحس البيئي.

وكشف الحويلة عن أن اللجنة اتفقت على تحديد اجتماع لاحق تدعى له بعض الجهات الحكومية ذات العلاقة بمكافحة التلوث ومواجهة التحديات والمشاكل التي تهدد أمننا البيئي، ومن هذه الجهات الهيئة العامة للصناعة ووزارة الأشغال.

وأشار إلى أن اللجنة سوف تعد لاجتماعات أخرى تحضرها وزارات الصحة والنفط والداخلية وبلدية الكويت للوقوف على حجم المعاناة التي يتضرر منها كل من يعيش على هذه الأرض الطيبة. وأكد الحويلة أن من واجب لجنة البيئة تحميل المسؤولية على كل جهة حكومية قصرت في عملها وتقاعست في توفير الضمانات المطلوبة لحماية البيئة.

وشدد على أن قانون البيئة من القوانين المهمة التي يجب أن تطبق بشكل صحيح، مطالبا جميع الجهات الحكومية بالتعاون مع هيئة البيئة التي لن تستطع منفردة تطبيق القانون.

وأعلن الحويلة عن إقرار اللجنة بالإجماع 6 اقتراحات برغبة وهي:

1 –تطوير التقنيات الحديثة في مجال الطاقة المتجددة ، والبحث في مجالات الطاقة الشمسية مع تحديث دراسات استخدامات الطاقة الشمسية في دولة الكويت وحصر وتقديم ما هو موجود منها.

2– تخصيص يوم سنوي في دولة الكويت للاحتفال بيوم البيئة أسوة بما هو معمول به في الدول العربية ودول العالم.

3 –تشجيع التعاون والتبادل العلمي مع الدول المتقدمة في مجال الطاقة المتجددة والاستفادة من خبراتها من خلال عقد الندوات واللقاءات الدورية.

4–القيام بمشاريع رائدة لتكون مصدرا آخرا للطاقة والعمل على تدريب الكوادر بها.

5 –تشجيع وتسهيل الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة وبخاصة في قطاعي الطاقة الشمسية والرياح اللذين يعدان من أسرع مصادر الطاقة نموا وجذبا للاستثمارات في الوقت الحالي، وتوفير الموارد المالية اللازمة لإجراء البحوث والدراسات العلمية الدقيقة في هذا المجال.

6 –نشر الثقافة البيئية عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، واعتماد المناهج الدراسية في المدارس في مواضيع حماية البيئة، وتهيئة الكوادر المتخصصة في علوم حماية البيئة بالجامعات والمعاهد، وزيادة المسطحات والأحزمة الخضراء، وتبادل المعلومات بين مختلف الدول والمنظمات الدولية وغير الحكومية بشأن البيئة.

وأعلن الحويلة عن أن اللجنة ستجتمع الاثنين المقبل بحضور هيئة البيئة وهيئة الصناعة ووزارة الأشغال لمواصلة النظر في الوضع البيئي.

الصالح: تقدمت باقتراح بقانون يمنح الموظف الأحقية في استبدال الإجازات السنوية ببدل نقدي

ربيع سكر

أعلن النائب خليل الصالح عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل قانون الخدمة المدنية لمنح الموظفين الأحقية في استبدال الإجازات السنوية ببدل نقدي.

وأوضح الصالح في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن القانون الحالي يقدم بدلا نقديا عن الإجازات للموظف في وقت التقاعد فقط، متسائلا لماذا لا يمنح الحق في الحصول على هذا البدل في أي وقت بخاصة أن تراكم الإجازات يأتي بسبب حاجة العمل له.

وأكد أن المقترح يضع شروطا تنظم تلك المسألة مثل أن يبقى له 30 يوما في رصيد إجازته ، وأن يعطى له الحق في استبدال 200 يوم من اجازته فقط لا أن يكون السقف مفتوحا.

ولفت إلى أن أكثر المواطنين الكويتيين مدينون للبنوك ، وبالتالي فإن هذا الاقتراح يخفف من العبء على المواطنين متمنيا من الحكومة ووزارة المالية تبني هذا الاقتراح حتى تخفف عن كاهل المواطنين.

وأشار الصالح إلى أن حرمان الموظف من هذا الحق يعد بمثابة حجز على حق من حقوقه خصوصا أنه مطبق في بعض المؤسسات منها المؤسسة العسكرية متمنيا الاستعجال في إقراره في مجلس الأمة.

ونص الاقتراح بقانون على ما يلي: يُستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (23 مكررا) من المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 المشار إليه، النص التالي:-ولا يجوز منح الإجازة الدورية إلا بعد مضي ستة أشهر من تاريخ تسلم العمل، ويصرف مرتب الإجازة الدورية المستحقة عند القيام بها، ويحق للموظف إذا تجاوز رصيد إجازاته الدورية الثلاثين يوما بيع ما زاد على هذه المدة بحد أقصى مائتي يوم للجهة التي يعمل بها وذلك وفق الشروط والضوابط التي يضعها مجلس الخدمة المدنية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: تعد الإجازات من الحقوق الأصلية التي كفلها القانون للموظفين، ومن ثم فقد بات ضروريا إحاطتها بسياج من الحماية يضمن حق الموظف من الاستفادة منها، ويرعى حقه في حال عدم استعمالها لأنه في الحالة الأخيرة يكون قد آثر العمل الدائم والالتزام والمواظبة من دون اللجوء إلى استخدام الإجازات التي تعد حقا له، ما يجعل حرمان الموظف من الحصول على بدل نقدي بدلا من رصيد إجازاته إن أراد، إخلالا بجزء أصيل من حقوق وحريات العاملين.

الصالح يصرح للصحافيين (تصوير: محمد صابر)

كما أن هذا الحق معمول به في القطاعات العسكرية، لذا يجب مساواة الموظفين المشمولين بقانون مجلس الخدمة المدنية بمنتسبي القطاعات العسكرية عملا بمبدأ المساواة بين المواطنين وفقا لأحكام الدستور.

لذا أعد الاقتراح بقانون المرفق بإضافة مادة جديدة برقم 22 مكررا للمرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية ليشمل الحق في استبدال بدل نقدي برصيد الإجازات الدورية للموظف العامل أثناء مدة خدمته إضافة إلى ما هو معمول به في حال انتهاء الخدمة، وذلك بمنح الموظف الحق في أن يستبدل برصيد إجازاته الدورية – وبحد أقصى 200 يوم – بدلا نقديا وفقا للأوضاع والشروط التي يضعها مجلس الخدمة المدنية.

وقد ارتأى الاقتراح أن يحال أمر تنظيم حق الموظف بالاستبدال إلى مجلس الخدمة المدنية لتحديد تفاصيل الاستبدال في حال استخدام الموظف لحقه وحدود استعمال هذا الحق ومتى يحق للموظف استخدام حقه وضوابط وحدود سلطة الإدارة في التعامل مع هذا الحق.